مجلة العلوم التربوية، المجلد 30، العدد (3)، (حوكمة التعليم وفق رؤية المملكة 2030)، ص ص 453 - 478، 2018م/ 1439 هـ (ردمد:7677-1658)

متطلبات الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية الناشئة
من وجهة نظر أساتذة الإدارة والقيادة التربوية بالجامعات السعودية

ضيف الله بن غضيان حمرون[1]

جامعة تبوك

(قدم للنشر في 13/ 06/ 1439هـ؛ وقبل للنشر في 02/ 09/ 1439هـ)

المستخلص: هدفت الدراسة لمعرفة متطلبات الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية الناشئة من وجهة نظر أساتذة الإدارة والقيادة التربوية بالجامعات السعودية، واتبعت المنهج الوصفي، وتمثلت أداة الدراسة الميدانية باستبانة لمجتمع الدراسة الذي تكون من 71 عضو هيئة تدريس بالجامعات السعودية أجابوا على الاستبانة، وكشفت النتائج موافقة مجتمع الدراسة تطبيق الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية بصورة كاملة، والمتضمن الاستقلال الإداري، والاستقلال الأكاديمي، والاستقلال المالي، وأوصت الدراسة بتعديل النظام الحالي للتعليم العالي والجامعات ولوائحه إلى نظام الجامعات السعودية ولوائحه، بحيث يتضمن نمط التحول إلى التنظيم الذاتي، وتكوين المجالس الحاكمة، إضافة إلى إتاحة الاستثمار للجامعات السعودية في ممتلكاتها ومواردها وتعديل الأنظمة في الوزارات الأخرى بما يحقق لها ذلك.

الكلمات الدالة: الاستقلال، الجامعات السعودية.

Autonomy requirements for the Emerging Saudi universities from the viewpoints of the administration and educational leadership professors in Saudi universities.

dhaifallah Ghaidhayyan Hamroon[1]

Tabuk University

(Received 01/03/2018; accepted 17/05/2018)

Abstract: The study aims to find out the autonomy requirements of Saudi universities arising from the viewpoints of the professors of administration and educational leadership in Saudi universities. The study followed the descriptive approach. The field Study tool was a survey of the study community. The sample consisted of 71 faculty members in Saudi universities. The results revealed the agreement of the Study Society to fully apply the autonomy of Saudi universities including administrative independence, academic independence and financial independence. The study recommended that the current system of higher education should be amended. The universities and its regulations should be transformed to the Saudi University system with its regulations that include the pattern of transition to self-regulation and the formation of governing councils. The study also recommended investments to be available in Saudi universities with their property and resources, and to modify the necessary regulations in other ministries to do so.

Keywords: Independence, Saudi universities.

---

(1) أستاذ مشارك، بقسم الإدارة والتخطيط التربوية، كلية التربية والآداب، جامعة تبوك.
تبوك، المملكة العربية السعودية، ص ب (3369)، الرمز البريدي (71471)

البريد الإلكتروني: dhamroon@ut.edu.sa

(1) Associate Professor, Department of Educational Management and Planning, College of Education and Arts, Tabuk University.
Tabuk, Saudi Arabia, P.O. Box (3369) , Postal Code: (71471)

e-mail: dhamroon@ut.edu.sa

المقدمة:

تتطلع المجتمعات الإنسانية دومًا إلى تحقيق مزيد من التقدم والرقي وتحقيق التنمية المستدامة التي يهنأ بها العيش، وبمستوى عالٍ من الحرية والعدالة وسعة العيش، وتجد المجتمعات المتقدمة سبيلها في الوصول إلى ذلك من خلال تطوير التعليم، والاهتمام بمؤسسات التعليم العالي؛ كونها أهم قطاع يعلّم الكوادر البشرية ويدرّبها ويؤهّلها، فضلاً عن مساهمة نواتجه المتعددة من فكرية ومادية وبحثية في تنمية الاقتصاد والمجتمع وخلق فرص متنوعة لجلب الاستثمارات وتعزيز الموارد محلياً وعالمياً، والواقع للمتأمل في حال الجامعات اليوم يلحظ العلاقة الإيجابية ما بين تقدم المجتمعات وحضارتها واستقلالية الجامعات وحريتها الأكاديمية، فالجامعة وفقاً لدراسة الفاخوري (2013) أولاً وأخيراً هي المكان الحقيقي للبحث والابتكار تسمو الدولة بسموها وتضمحل وتسقط بسقوطها، وهذا الأمر دفع المفوضية الأوروبية وعدداً كبيراً من الحكومات الأوروبية – وفقاً لما ذكره ايسترمان ونوكالا (Estermann & Nokkala, 2009) – إلى المبادرة بالاعتراف بالحاجة للاستقلالية الذاتية للجامعات وقدرتها على الاستجابة لتحقيق توقعات مجتمعاتها، وقد خطت على آثارها الحكومة الماليزية، فقد أشار تشانق (Chang, 2017) إلى أنها أعلنت عام 2012م عن عزمها منح أقدم خمس جامعات في البلاد استقلالية ذاتية كاملة في إدارة شؤونها الإدارية والمالية والأكاديمية؛ كونها نجحت في تحقيق مؤشرات الحوكمة الرشيدة للجامعة، فضلاً عن الجامعات الأمريكية التي سبقت في تطبيق الاستقلالية؛ مما كان له الدور الأبرز في تحسين أداء جامعاتها وتصدرها قوائم التصنيفات العالمية، فوق ما حققته الدولة الأمريكية من نهضة وتفرد في قيادة العالم.

إن مرد هذه التطورات في سياسات الحكومات المتقدمة تجاه الجامعات قد بدأ مبكراً لإدراكها هذا التوجه كخيار استراتيجي لها لتحقيق رفاهية مجتمعاتها وتقدمها، ففي عام 1995م صنف سانيل Sanyal (الخطيب، 2015) إدارة الجامعات المعتمدة على مستوى العالم في أربع مجموعات هي:

أ – المجموعة الأولى: تتمتع فيها الجامعات بالاستقلالية والتنظيم الذاتي في إطار المساءلة الاجتماعية والاستجابة للمتطلبات والتأثيرات الاجتماعية، وهو ما يسمى نمط التنظيم الذاتي والمساءلة الاجتماعية، وتضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وهولندا وأستراليا ونيوزيلندا.

ب – المجموعة الثانية: وتمثل نمط التحول فيها إلى التنظيم الذاتي، إذ وضعت الحكومات في هذه الدول مشاريع وقوانين وسياسات للتغيير؛ لتحويل الجامعات لهذا النمط، وتضم فلندا والسويد وسنغافورة والفلبين ونيجيريا.

ج – المجموعة الثالثة: وتمثل نمط التنظيم الذي يواجه صعوبات، إذ أعلنت الحكومات عن سياساتها للتغيير في جامعاتها، إلا أن مشكلات وعوائق حالت دون تنفيذها، وتضم دول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية.

د – المجموعة الرابعة: نمط المركزية الحادة والضبط الكامل للجامعات من قبل الحكومات، وتضم بعض دول أوروبا كفرنسا وإيطاليا وألمانيا، وبعض دول آسيا مثل الصين والهند، وبعض الدول الأفريقية، والدول العربية.

ويُلاحظ أن الجامعات في المجموعة الرابعة قد نجحت في الدول الديمقراطية رغم نمط المركزية مقارنة ببقية الجامعات في الدول الأخرى لهذه المجموعة، يضاف إلى ذلك أن المفوضية الأوروبية قد سعت إلى الحد من هذه البيروقراطية ومنح الجامعات استقلالا أكبر في دول أوروبا وخاصة الغربية منها، كما أنه في المقابل نجد أن الجامعات الصينية على وجه الخصوص قد تجاوزت مجموعتها واتجهت إلى الاستقلالية وهذا بدعم من الحكومة على الرغم من نمط الحزب الحاكم فيها؛ وذلك لأنهم وجدوا فيه الوسيلة الناجحة لتطوير الاقتصاد الصيني الذي يُعد اليوم من أكبر اقتصاديات العالم.

ويعدّ إعلان ليما 10-6 سبتمبر 1988م إيذاناً برفع سقف المطالبة بمنح الحرية الأكاديمية والاستقلالية للجامعات، إذ أكد على أحقية أفراد المجتمع الأكاديمي بالحرية الأكاديمية متمثلة بالفكر والتدريس والبحث على أن ممارسة الحقوق المنصوص عليها مقترنة بواجبات ومسؤوليات خاصة، ويجوز أن تكون خاضعة لقيود معينة ضرورية لحماية حقوق الآخرين، وتجري مباشرة التدريس والبحث في توافق تام مع المعايير المهنية، وفي استجابة للمشاكل التي تواجه المجتمع، وذلك في مبادئها رقم 3 و6 و7 و13 (عبدالله، 2012)، ولا شك أن حرية الجامعة واستقلاليتها هو أمر ضروري غير أنه ليس مطلقاً، بل قابل للمراقبة والمساءلة وفقاً للمجالس الحاكمة في الجامعة، ولهذا يتطلب من الدول أن تمنح إعاناتها المالية لجامعاتها المستقلة وفقاً للجدارة وتحقيقاً لمتطلبات المجتمع لا من أجل السيطرة على الجامعة والتدخل في قراراتها، وفي ذلك فائدة عظيمة تعود على المجتمع بأكمله، وهذا ما أكدته نتيجة دراسة أغيون وديواترايبونت وإم هوكسبي وماس كولل وسابير (Aghion & Dewatripont & M-Hoxby & Mas-Colell & Sapir, 2010) في أن التمويل الذي ستحصل عليه الجامعة عندما يخصص على أساس المنافسة والجدارة سيجعل من الجامعة توجه مواردها بشكل أفضل.

ولهذا فإن مسئولية أنظمة التعليم العالي بالدول العربية ينبغي عليها أن تنتقل من النمط المعتمد على

المركزية إلى نمط التحويل إلى التنظيم الـذاتي وصـولاً إلى نمط التنظيم الذاتي والمساءلة الاجتماعية، وذلك أمـلاً في أن تحقـق لهـا نـواتج اسـتقلالية الجامعـات وحريتهـا الأكاديمية – كما يـشير الـذيفاني (2007)- الوصـول إلى تحقيـق ربـط أداء الجامعـات ومخرجاتهـا بقـيم المجتمـع والعملية التعليمية التعلمية، وإدارة علميـة وموضـوعية لحركة المجتمـع الأكـاديمي وبرامجـه ونـشاطه، وبحـث علمي نشط هادف وموظف لخدمـة المجتمـع والتنميـة، وجامعـة فعالـة ومنتجـة ومتجـددة، وتوظيـف أمثـل للموارد والإمكانيات وفـق رؤيـة الجامعـة وتقـديراتها، وإعداد المواطنين القادرين على الإسهام في التنمية.

وهذا أيضاً عـلى وجـه الخـصوص مـا ينبغـي أن تعمل عليه الحكومة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤيتها 2030 التي تطمح مـن خلالهـا إلى إحـداث نقلـة نوعية في المجتمع السعودي نحو تنويع مـصادر الـدخل وعدم الاعتماد على الموارد البترولية لوحدها، إضـافة إلى استثمار موقعها الجغرافي، وعمقها العـربي والإسـلامي، فالجامعات السعودية يعول عليها أن تكون رافداً مهماً في تحقيق خطـط التحـول الـوطني 2020 وأهـداف الرؤيـة 2030، وذلك أن واقع الجامعات السعودية يؤكد ضعف الاستقلالية الذاتية لها كما كشفته كلٌّ من دراسة الشريف (2015)، وعـــسيري (2016)، والزبـــون والـــبرجس (2015)، مما يتطلب القرار السريع للحكومة نحو تحقيق الاسـتقلالية الذاتيـة للجامعـات الـسعودية، وحريـة التـصرف بميزانيتهـا وتوجيـه صرفهـا وفـق أهـدافها وأولوياتها، مع إتاحة الحرية التامة لهـا في تنويـع مـصادر تمويلها من خلال الاستثمار بمواردها وعقـد الـشراكات داخل وخارج الدولة، وذلـك وفـق ضـوابط المجـالس الحاكمـة لهـا مـن داخلهـا، ودون تـدخل مـن أي جهـة خارجية، الأمـر الـذي سـيتيح لهـا القـدرة عـلى الوفـاء بمتطلبات المجتمع، وتحقيق الجدارة والمنافسة العالميـة في ضوء الرؤية الطموحة للمملكة.

وبالنظر لمفاهيم الاستقلال الذاتي للجامعة يتضح أنها تُجمع على أن الجامعة كيان مؤسسي ينبغي أن يـستقل بذاته دون تدخل مـن أي جهـة خارجيـة سـواء أكانـت داعمة أم سلطة رسمية، ويكون الحكـم فيـه للمجـالس الحاكمة بالجامعة مع المراقبة المجتمعية لدورها وأدائهـا، وهذا ببساطة لأن الجامعة في الأصل لم توجد لأجل ذاتها ولكنها وجدت لتقـدم خدمـة مجتمعيـة، وبالتـالي فهـي مؤسسة مجتمعية تقدم وظيفة مجتمعية، واسـتقلالها يعـزز تأديتها لدورها بشكل أفضل، ويشير ثـورنز (1998) أن مفهوم الاستقلال الذاتي للجامعة في ذاته نسبي، وهدفـه الأساسي أن ينمّي دور الجامعـة في نـشر المعرفـة ونقلهـا وتقديم خدمات أخرى للمجتمع، وأن حدود اسـتقلال الجامعة قد تباين بدرجة كبيرة من فترات وأماكن مختلفة، وهذا ينطبق على أفضل الجامعات، ويُفهم من قول ثورنز

صعوبة تحقق الاستقلال التام للجامعات سواء أكان عن الحكومة أم بعض مؤسسات المجتمع الداعمة لها، مع تمايز نوع التدخل وتفاوت حجمه بحسب الدولة والمجتمع، وهذا يعدّ توصيفاً للواقع أكثر منه تعريفاً لمصطلح الاستقلالية للجامعات، فيما يُجمل الغريب (2015) استقلالية الجامعة بتمكينها من وضع البرامج والمناهج والمقررات التعليمية وتطويرها وفق المتغيرات واحتياجات المجتمع، ووضع سياسات قبول الطلاب، وتطوير هياكل أعضاء هيئة التدريس فيها، والتخلص ممن لا يرقون إلى المستوى الأكاديمي، واستقطاب من ترغبهم الجامعة من البارزين والأفذاذ، وذلك بقرارات من إدارة الجامعة، ودون تدخل أي سلطات خارجها، وعرفته الشريف (2015، ص12) بأنه «حق الجامعة في إدارة شؤونها ذاتياً في جميع المجالات الإدارية والعلمية والمالية»، فيما أكدت صابر(2007) على الاستقلال المالي في توضيح المفهوم، وأن للجامعة مطلق الحرية في إدارة شؤونها المالية، وبما لا يتعارض مع مبدأ المحاسبة والمسألة، والتأكيد على هذا الجانب من قبلها في الاستقلالية هام جداً كونه وسيلة التأثير المباشر والكبير على الجامعة من الجهات الممولة سواء أكان التمويل من الدولة أم من الجهات الداعمة الأخرى، وهذا أيضاً ما أكدته نتيجة دراسة لي شوان (Li-Chuan, 2004) من أن زيادة التمويل الذاتي للجامعة يؤدي إلى استقلال أكبر لها، ومن ذلك نخلص إلى أن الاستقلال الذاتي للجامعة يعني أن تستقل إدارياً وأكاديمياً ومالياً بقراراتها عن أي تدخل من أي جهة خارجها، مع بقاء المراقبة والمساءلة لها من المجتمع، وقد حدد عالم الاجتماع الألماني رودولف ستيتشويه Rudolf Stichweh (Nybom, 2008) الخصائص التي ينبغي أن يشملها مفهوم الاستقلال الذاتي للجامعات، وهي: الحق باتخاذ القرارات بشكل مستقل في حدود الالتزام المؤسسي، والحق في إقرار اللوائح والتنظيم الوظيفي وأشكال رأس المال ووضع الحوافز، والحق في وضع المبادئ والإدارة الداخلية لها، والقدرة على تحديد معايير قبولها وتعيينها على مستوى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، والحق في تحديد أهدافها الاستراتيجية، وحرية تحديد علاقتها الرسمية وغير الرسمية مع مختلف قطاعات المجتمع، مع تحملها المسئولية الكاملة عن قراراتها وآثارها بشكل عام.

كما تبرز أهمية الاستقلال الذاتي للجامعة في كونه وسيلة لتحقيق الجامعة لرسالتها وأهدافها ووظائفها الأساسية (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع)، وليس غاية في ذاته، وهذا ما أكدته دراسة عبد الناصر (2004)، وممّا يعزّز ذلك دراسة أغيون وآخرين (Aghionetal, 2010) والتي توصلت إلى أن استقلالية الجامعات البحثية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بعلاقة إيجابية مع الناتج الجامعي،

وخاصة فيما يتعلق بتسجيل براءات الاختراع ومستوى تصنيف الجامعة وفق مؤشر شنغهاي، وأنه يؤدي بها إلى تحقيق المزيد من المنافسة، ولعل في ذلك تفسيراً لتقدم الجامعات الغربية وخاصة الأمريكية منها في التصنيفات العالمية، خاصة إذا علمنا أن نظام التعليم العالي الأمريكي – وفقا لدراسة لاباري (Labaree, 2010) – قد وفر للمؤسسات الخاصة استقلالية ذاتية وتمويلاً مستقلاً وقاعدة عريضة من الدعم السياسي لها، مما مكنها من المنافسة بفعالية، والتكيف والمرونة، وتوسيع نفوذها في السوق العالمية بمجال التعليم.

ولهذا ينبغي على الدولة ألا تتخوف من الاستقلالية الذاتية للجامعة؛ لأنها تحقق لها النمو والتطور والريادة العالمية، فالجامعة المستقلة هي أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع؛ إذ يكون في استقلاليتها توسيع لقاعدة اهتماماتها بتطوير وتنمية الموارد البشرية والنواتج الفكرية والمادية، وتحقيق أكبر قدر من الموارد البديلة؛ الأمر الذي يجعلها أكثر توجيهاً واستثماراً لمواردها، وأكثر سعياً للتكيف والمرونة مع المتغيرات، بل وأكثر إصراراً وقدرة على الابتكار والإبداع وإحداث التغييرات الإيجابية، لاسيما وأن منظمة اليونسكو (UNESCO, 2013) في دراستها البحثية التي تناولت خمس دول آسيوية (اليابان، الصين، كمبوديا، إندونيسيا، فيتنام) عدّت أن استقلالية إدارة التعليم العالي وسيلة لتحسين النظام في سياق الإصلاحات على نطاق واسع وليس هدفاً في حد ذاته، وأن الإصلاحات في الصين قد بدأت من عام 1993م بالعمل على استقلالية مؤسسات التعليم العالي كأحد الأسس لتطوير الاقتصاد الصيني، مما دفع بها إلى تحقيق نمو في التحاق الطلبة بها، والقيام بنشاط أكبر فيما يتعلق ببحوث العقود مع القطاعات العامة والخاصة ونقل التكنولوجيا، وتعزيز التواصل مع الجهات المحلية والبيئية الاقتصادية الوطنية. ولعل في إدراك أهمية استقلال الجامعات وتقديم الدعم لها من الحكومة دون التدخل في إدارة شؤونها الداخلية، والتأثير عليها، سر نجاح للمجتمعات الطامحة لتحقيق نمو محلي وقدرة على المنافسة العالمية في مختلف المجالات.

إن الاستقلال الذاتي للجامعة يتطلب أن يكون استقلالاً كاملاً إدارياً وأكاديمياً ومالياً، وهذا يمثل أهم أبعاد الاستقلال الذي ينبغي أن يتحقق، فالاستقلال الإداري يتعلق بحرية الجامعة في اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالجوانب الإدارية والتنظيمية لها دون أي تدخل من أي جهة أخرى، وقد أبرز حنفي (2009) أهم صوره في الحرية التامة للجامعة في رسم أهدافها وتحديد أولويتها وإعداد خططها وبرامجها وتنظيمها الإداري بما يتفق وأهدافها، ووضع لوائحها، واختيار قياداتها، وحرية تعيين أعضاء هيئة التدريس وقواعد ترقيتهم

وتأديبهم. وأما الاستقلال الأكاديمي فهو يتمثل بحرية الجامعة باتخاذ قراراتها فيما يتعلق بالعملية التعليمية والأكاديمية من خطط دراسية ومناهج تعليمية وبحوث علمية ووسائل وأساليب تدريسية ووسائل القياس والتقويم لها، وقد أبرزت الشريف (2015) مظاهره في حرية أعضاء هيئة التدريس بالتعبير عن آرائهم العلمية والأكاديمية داخل الجامعة، واختيارهم لموضوعات البحث دون قيود عليهم، واختيار قيادات الجامعة على أساس الانتخاب الحر، فيما يزيد عليها الشمري (2014) حرية الأساتذة في إبداء الرأي في المشكلات المجتمعية، وزاد صابر (2007) حرية وسائل تداول المعرفة، وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية والنقاشات العامة، ويضيف خطايبة (2014) الحرية الأكاديمية للطلبة في خياراتهم، وإبداء الرأي فيما يتعلق بشؤون دراستهم، وحقهم في تنظيم حياتهم الأكاديمية في إطار من الحرية المسؤولة. وأما الاستقلال المالي فيعني حرية الجامعة بالتصرف في ميزانيتها المالية ومواردها البديلة والموارد البشرية والمادية لها دون تدخل من أي جهة خارجية، ويشير كريم (الغريب، 2015) أن أبرز مظاهره تتمثل في: حرية الجامعة في وضع القواعد المالية الخاصة بها، والتصرف في الميزانية المعتمدة لها، وحرية التحويل من بند إلى بند آخر من بنود الميزانية، ويعد الاستقلال المالي العنصر الرئيس من عناصر الاستقلال؛ كونه يجعل الجامعة تعتمد على نفسها، وتتغلب على الضغوط التي قد تمارس عليها من قبل الممولين لها، ولهذا غالباً ما يكون الاستقلال للجامعة مرتبطاً بشكل رئيس بقدرتها على الاستقلال المالي، ويؤكده سنبلو (2010) بقوله إنه كلما كان اعتماد الجامعة على الدولة في التمويل بنسبة كبيرة فإن ذلك يقلل من استقلالها المالي.

وتؤكد نتائج الدراسات التي تناولت الجامعات العربية ضعف استقلالها، فيما تؤكد نتائج العديد من الدراسات التي تناولت الجامعات الغربية وحتى عددا من الآسيوية منها تمتعها بالاستقلالية بدرجة أكبر، ويشير قمبر (2001) أن معظم الجامعات العربية – إن لم يكن كلها – لا تتمتع بحرية الإدارة أو استقلاليتها الكاملة، فالجامعة إما عامة تحكمها الدولة، أو خاصة يحكمها أصحاب الأعمال كاستثمار ربحي، فيما تؤكد ذلك دراسة صقر (2004) وهو أن العمل الإداري للجامعات المصرية لا يسير بصورة تدعم استقلالية الجامعة، وأن السياسة التعليمية داخلها تتأثر بتمويل الحكومة، وربط الإنفاق على الجامعة بتنفيذ برامج محددة من الحكومة، وأيضا جاءت نتيجة دراسة عباس (2015-2014) لتؤكد على حدٍّ سواء أن تطبيق الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية بالجامعات السورية الحكومية والخاصة منها جاءت بأقل من المتوسط، ونتيجة دراسة الخزاعلة (2016) بتقدير متوسط لواقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس بجامعة

الزرقاء لحريتهم الأكاديمية، كما أكدت نتيجة دراسة توهامي (2017) اتساع هامش الحريات الأكاديمية بين الجامعات الجزائرية والكثير من الجامعات في العالم على الرغم من دخول الجزائر جو التعددية الحزبية والإعلامية والديمقراطية، فيما توصلت دراسة الشريف (2015) إلى أن درجة ممارسة القيادات الأكاديمية للاستقلال الذاتي في الجامعات السعودية منخفضة، وأن مستوى الصعوبات التي تحول دون تطبيقه مرتفعة، فيما خلصت دراسة عسيري (2016) إلى ضعف الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية، وتوصل ناصر ورومانوفسكي (2010) إلى أن أعضاء هيئة التدريس في جامعة خليجية لديهم فهم معقد ومتناقض في كثير من الأحيان عن الحرية الأكاديمية والمسؤوليات المتعلقة بها، وأنهم كثيراً ما ينهمكون في رقابة ذاتية على أنفسهم، كما توصلت دراسة الفاخوري (2013) إلى أن الأزمة التي تعانيها الجامعة المغربية تتمثل في الخلل على المستوى الإداري والمالي، وهذا ما يترجم على أرض الواقع ثقل البيروقراطية الإدارية والبطء في اتخاذ القرارات وغياب الوضوح والشفافية في الاختصاصات بين الأجهزة داخل الجامعة، وفي المقابل نجد أن دراسة أندرسون وجونسون (Anderson & Johnson, 1998) وقبل 20 عاماً توصلت إلى أن الحكومة في مجموعة الأنجلو أمريكان أقل تدخلاً في إدارة الجامعة، ثم تليها المجموعة الأوروبية، ثم الأسيوية، فيما توصلت دراسة عبد الناصر (2004) إلى أن المجتمع الأمريكي يسعى لتعزيز استقلالية جامعاته إيماناً منه بأن هذا الاستقلال بمثابة آلية مهمة تمكن الجامعات من تحقيق أهدافها وأداء وظائفها عموماً، على حين منحت الحكومة النرويجية الجامعات مزيداً من الاستقلال الإداري والمالي لتتيح لها حرية الحركة داخلها وخارجها؛ مما يعزز وظيفتها الخدمية، كما أشارت دراسة وادوج (Waduge, 2011) إلى أن الإصلاحات القائمة على الحوكمة التي قامت بها الحكومة الأسترالية تضمنت إعطاء الجامعات المزيد من الاستقلالية والحرية والتشجيع في تطوير مصادر تمويل جديدة لها، وتحقيق علاقة إيجابية بين الحوكمة وأداء الجامعات في العملية التعليمية والنشاط البحثي والأداء المالي، أمّا بالنسبة للجامعات اليابانية فيؤكد يوكوياما (Yokoyama, 2007) على أن الاستقلالية الجديدة لها تؤكد على اتباع الإجراءات التنفيذية لسياسة إلغاء القيود الوزارية على الجامعات، وإلغاء التشديد المتعلق بالاستقلالية الذاتية للسلطة الأكاديمية، فيما أوضحت دراسة سنبلو (2010) أن من مظاهر الاستقلال المالي للجامعات الأمريكية وجود قواعد وقوانين مالية خاصة لكل جامعة على أساس تاريخها وأهدافها وأولوياتها، وأن الجامعة تستلم التمويل الحكومي في صورة إجمالي المبلغ ثم تقوم بحرية توزيعه على الأبواب بما يتفق

وأهدافها، وأن مصادر التمويل للجامعة متعددة؛ مما يبعد الضغوط السياسية والأزمات الاقتصادية والتدخل في شؤونها. ونخلص إلى أن المجتمعات المتقدمة وجدت في منح استقلاليات الجامعات سبيلاً لها في تحقيق التطور، وانفتاح هذه الجامعات على العالم؛ مما أتاح لها المنافسة العالمية، وكسب المزيد من الاستثمارات والموارد وإعادة الإنتاج، الأمر الذي انعكس بإيجابية كبيرة على المجتمع سواء بما يتعلق بجانبه البشري أم بجوانبه المادية والاستثمارية.

مشكلة الدراسة:

تعتمد الجامعات السعودية الحكومية على الدولة في ميزانيتها المالية، وذلك من خلال ما يخصص لها من ميزانية سنوية، يتم الصرف منها وفق اللائحة المحددة للميزانية العامة للدولة، والصلاحيات الممنوحة لوزارة المالية بخصوصها، كما يخضع منسوبوها لنظام الخدمة المدنية بالدولة، وتعمل الجامعة وفق نظام موحد للجامعات السعودية يتمثل بنظام التعليم العالي والجامعات ولوائحه، وترتبط الجامعة بوزارة التعليم وبلجان عليا، ولعل عدم قدرة الجامعة على الاستقلالية بذاتها فيما يخص ميزانيتها وحرية التصرف بها، وحرية تطوير أنظمتها كان له آثار غير إيجابية أبرزها ضعف الاستقلالية الذاتية للجامعات السعودية، كما توصلت له كلٌّ من دراسة الشريف (2015)، وعسيري (2016)، وممارسة الحرية الأكاديمية فيها بدرجة متوسطة، كما في نتيجة دراسة الرويلي (2015) والزبون والبرجس (2015)، وبما أن الجامعات الناشئة في المملكة العربية السعودية تمثل 21 جامعة من مجموع 29 جامعة حكومية باستثناء جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أي بما يزيد عن الثلثين، وبالنظر لحداثة هذه الجامعات والتي لا يتجاوز عمرها أربعة عشر عاماً، وقابلية تكيفها مع المتغيرات الحديثة والتوجهات العالمية، وتوافقاً مع تحقيق رؤية المملكة 2030، ورغبة في الوصول بالجامعات السعودية لمستوى عالٍ من الريادة العالمية، والتي من أبرز ركائزها تمتع الجامعات بالاستقلالية الذاتية بناء على إعلان ليما 1988م، وما تحقق للجامعات المستقلة على مستوى العالم من ارتقاء بالمستوى وتميز بالخدمات، جاءت هذه الدراسة لتبحث في تحديد متطلبات الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية الناشئة كونه مطلباً رئيساً لتحقيق الريادة لها في المساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف الرؤية، وتحقيق متطلبات المجتمع والوفاء باحتياجاته، وقد أمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

– ما متطلبات الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية الناشئة من وجهة نظر أساتذة الإدارة والقيادة التربوية بالجامعات السعودية؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1 – ما متطلبات الاستقلال الإداري للجامعات السعودية الناشئة؟

2 – ما متطلبات الاستقلال الأكاديمي للجامعات السعودية الناشئة؟

3 – ما متطلبات الاستقلال المالي للجامعات السعودية الناشئة؟

4 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $a\leq0.05$ حول متطلبات الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية الناشئة تعزى إلى متغيرات الدراسة: الدرجة العلمية، الجنس، الجنسية، حداثة الجامعة؟

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن متطلبات الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية الناشئة، وتحديد مستوى الحرية المطلوب في كلٍّ من متطلبات الاستقلال الإداري، الاستقلال الأكاديمي، الاستقلال المالي، وذلك من وجهة نظر أساتذة الإدارة والقيادة التربوية بالجامعات السعودية، ومعرفة ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً حولها تعزى إلى المتغيرات: الدرجة العلمية، الجنس، الجنسية، حداثة الجامعة.

أهمية الدراسة:

تمثلت الأهمية النظرية للدراسة في أهمية تحقيق الاستقلال الذاتي للجامعات كونه السبيل الأفضل في تحقيق الجامعة لدورها في المجتمع، وهذا ما تحقق للجامعات في المجتمعات المتقدمة، فعلى سبيل المثال نجد أن الجامعات الأمريكية والتي هي في مقدمة الجامعات العالمية في التصنيفات العالمية مكنها الاستقلال الذاتي من تحقيق متطلبات الجودة والثقة والأداء المتميز عالمياً، ولهذا فإن ما تم الاستشهاد به من دراسات يؤكد الأهمية النظرية لمفهوم الاستقلال الذاتي وضرورة منحه للجامعات من قبل الحكومات أو المؤسسات والأطراف الداعمة والممولة لها، وأما الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة فتتمثل في أنها تحدد جميع متطلبات الاستقلال الذاتي لمتخذي القرار في المملكة العربية السعودية من الوزارات المعنية أو الجامعات، ومستوى منح كل متطلب منها وفقاً لرأي متخصصين في الإدارة والقيادة التربوية في الجامعات السعودية، مما يعين متخذي القرار في ضوء رؤية المملكة 2030 على إعادة النظر في نظام التعليم العالي والجامعات ولوائحه، والاستفادة من نتائج الدراسة في منح الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية وعلى وجه الخصوص الجامعات الناشئة سواء بالاستقلال المباشر أو وضع التنظيم المناسب للتحول إليه.

حدود الدراسة:

1 – الحدود الموضوعية: وتتمثل في معرفة متطلبات الاستقلال الذاتي والمستوى المفترض من

مستويات حرية المنح لكل متطلب، وذلك لمتطلباته المتمثلة في الاستقلال الإداري والاستقلال الأكاديمي والاستقلال المالي.

2 – الحدود المكانية: جميع الجامعات السعودية الناشئة والبالغ عددها 21 جامعة.

3 – الحدود البشرية: جميع أساتذة الإدارة والقيادة التربوية بالجامعات السعودية من ذكور وإناث.

4 – الحدود الزمانية: طبقت الدراسة خلال الفصل الجامعي الأول للعام الجامعي 1438 / 1439هـ.

مصطلحات الدراسة:

• **الاستقلال الذاتي للجامعة**: استقلال الجامعة إدارياً وأكاديمياً ومالياً عن أي تدخلات من أي جهة خارجها. (تعريف إجرائي)

• **الاستقلال الإداري للجامعة**: حرية الجامعة في اختيار هيكلها التنظيمي، ورسم أهدافها وتحديد أولوياتها، ووضع لوائحها بنفسها دون أي تدخل من خارجها. (تعريف إجرائي)

• **الاستقلال الأكاديمي للجامعة**: حرية الجامعة في تحديد تخصصاتها وبرامجها الأكاديمية، واختيار المناهج وطرق التدريس، وتمتع أفراد مجتمعها الأكاديمي (أساتذة وطلبة) بالحرية الكاملة في تداول المعرفة، والتعبير عن آرائهم ومجالات بحثهم بما يعتقدون أن فيه نفعاً لتقدمهم العلمي وكذلك مجتمعهم. (تعريف إجرائي)

• **الاستقلال المالي**: حرية الجامعة في التصرف بميزانيتها الممنوحة لها من الدولة، وحرية التحويل بين بنودها، وحرية وضع القواعد واللوائح المالية الخاصة بها، وحرية تنويع مصادر تمويلها واستثمار مواردها. (تعريف إجرائي)

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

أولاً: منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وذلك لمعرفة متطلبات الاستقلال الذاتي للجامعات الناشئة بالمملكة العربية السعودية.

ثانيًا: مجتمع الدراسة:

وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع أساتذة الإدارة والقيادة التربوية بالجامعات السعودية ممن هم على درجة أستاذ مساعد فأكثر ويقدر عددهم بحوالي 127 عضو هيئة تدريس من الجنسين موجود بالجامعات السعودية، وتم حصرهم من قبل الباحث من خلال الموقع الإلكتروني للجامعات التي فيها أقسام علمية للإدارة التربوية، وبحصر الأعضاء بالجامعات التي ليس فيها أقسام من خلال الاستعانة بالزملاء بهذه الجامعات، وذلك خلال الفصل الأول للعام 1438/ 1439هـ، وقد تم تطبيق الدراسة على كامل مجتمع الدراسة، وذلك بتوزيع الاستبيان الإلكتروني عليهم، وقد أجاب على الاستبيان عدد 71 عضو هيئة تدريس، أي ما يمثل نسبة

56% من مجتمع الدراسة، ويوضح الجدول التالي بيانات الذين أجابوا على استبيان الدراسة:

جدول (1). البيانات الأساسية لمجتمع الدراسة الذين أجابوا على الاستبيان.

المتغير	الخيارات	العدد	النسبة	المجموع
الدرجة العلمية	أستاذ مساعد	36	50.75%	71
	أستاذ مشارك	23	32.4%	
	أستاذ	12	16.9%	
الجنس	ذكر	56	78.9%	71
	أنثى	15	21.1%	
الجنسية	سعودي	51	71.8%	71
	غير سعودي	20	28.2%	
حداثة الجامعة	قديمة	25	35.2%	71
	ناشئة	46	64.8%	
	أخرى (توضح)	0	0	

مع ملاحظة أن الجامعات القديمة في متغير حداثة الجامعة هي: جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود، جامعة الملك عبدالعزيز، الجامعة الإسلامية، جامعة أم القرى، جامعة الملك فيصل، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، جامعة الملك خالد، وأما الجامعات الناشئة فتضم بقية الجامعات الحكومية التي تم افتتاحها بعد 2002م.

ثالثاً: أداة الدراسة:

وتمثلت في استبانة تم تصميمها من قبل الباحث تضمنت المعلومات الأساسية لمجتمع الدراسة، وأبعاد الدراسة الميدانية التي شملت أنواع الاستقلال الذاتي للجامعة والمتمثل بالاستقلال الإداري، والاستقلال الأكاديمي، والاستقلال المالي، والتي بلغ مجموعها في صورتها النهائية (30) عبارة، وقد تم تصميمها بشكل إلكتروني وتعميمها على كافة مجتمع الدراسة بالجامعات السعودية.

رابعاً: الصدق والثبات لأداة الدراسة:

تم التأكد من صدق المحكمين من خلال عرض الاستبانة في صورتها المبدئية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة تبوك في تخصص الإدارة التربوية، وتم تعديل الاستبانة وفقاً لما أجمع عليه أغلب المحكمين، وأما الاتساق الداخلي المتمثل بارتباط كل عبارة ببعدها، فيتضح من الجدول التالي:

جدول (2). معاملات الاتساق الداخلي.

رقم العبارة	درجة الاتساق للعبارة مع بُعدها		
	الاستقلال الإداري	الاستقلال الأكاديمي	الاستقلال المالي
1	0.476**	0.779**	0.758**
2	0.796**	0.649**	0.798**
3	0.667**	0.620**	0.893**
4	0.638**	0.820**	0.900**
5	0.740**	0.761**	0.785**
6	0.849**	0.685**	0.718**
7	0.623**	0.706**	0.801**
8	0.676**	0.693**	0.743**
9	0.597**	0.640**	-
10	-	0.473**	-
العبارة النهائية	0.605**	0.650**	0.736**

ويوضح الجدول دلالة الارتباط لكل عبارة مع بُعدها عند مستوى الدلالة 0.01.

كما يمثل الجدول أدناه درجة الثبات لمعامل ألفا كرونباخ للاستبيان:

جدول (3). درجة الثبات للاستبانة.

البعد	الاستقلال الإداري	الاستقلال الأكاديمي	الاستقلال المالي	الثبات الكلي للاستبيان
درجة الثبات	0.862	0.880	0.928	0.944

ويوضح الجدول السابق درجة الثبات لأبعاد الاستبيان الثلاثة، وكذلك الثبات الكلي للاستبانة والذي جاء وفقاً لمعامل ألفا كرونباخ بـ 0.944.

تحليل النتائج وتفسيرها:

استخدمت أداة الدراسة المقياس الثلاثي، والمتمثل في مدى وتقدير التحقق له من الجدول التالي:

جدول (4). المدى لمستوى التحقق.

المدى	1-1.67	1.68-2,34	2.35-3
مستوى التحقق للعبارة	لا يمنح لها	يمنح بصورة مقيدة	يمنح بصورة كاملة
مستوى التحقق لنوع الاستقلال النهائي	عدم استقلال	استقلال محدود	استقلال كامل

كما تم توجيه سؤال لمجتمع الدراسة بعد عبارات كل بُعد من أبعاد الاستقلال الذاتي، بحيث يقيس تقديرهم للمستوى الذي ينبغي أن تتمتع به الجامعة من وجهة نظره لهذا البعد، وقد جاءت النتائج والتفسيرات لها على النحو التالي:

السؤال الفرعي الأول:

• ما متطلبات الاستقلال الإداري للجامعات السعودية الناشئة؟

جدول (5). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات المجتمع لمتطلبات الاستقلال الإداري.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير (يمنح الاستقلال بصورة)	الترتيب
1	امتلاك الجامعة حرية رسم أهدافها وسياساتها وتحديد أولوياتها.	2.55	0.53	كاملة	3
2	حرية الجامعة في اختيار هيكلها التنظيمي وتحديد خطوط السلطة والمهام والصلاحيات بما يتفق وأهدافها.	2.65	0.51	كاملة	1
3	حرية وضع لوائحها بشكل مستقل.	2.38	0.66	كاملة	6
4	حرية تعيين أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمعايير تضعها الجامعة.	2.44	0.63	كاملة	5
5	حرية تحديد رواتب منسوبيها بناء على لوائح خاصة بها.	2.07	0.80	مقيدة	9
6	حرية وضع المزايا المالية والمكافآت لمنسوبيها.	2.31	0.71	مقيدة	8
7	حرية تحديد أعداد المقبولين من الطلبة، ووضع شروط القبول في ضوء إمكانياتها وأهدافها.	2.65	0.56	كاملة	2

تابع/ جدول (5).

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير (يمنح الاستقلال بصورة)	الترتيب
8	اختيار قياداتها وفقاً لضوابط يراها مجلس الجامعة.	2.52	0.61	كاملة	4
9	اختيار نوع الجامعة التي ترغب أن تكون عليها (بحثية أو تدريسية أو تقنية).	2.32	0.71	مقيدة	7
	المتوسط العام	**2.43**	**0.43**	**كاملة**	

يتضح من الجدول أن متطلبات الاستقلال الإداري للجامعات الناشئة تراوح استجابة مجتمع الدراسة عليها ما بين منحها للجامعة بصورة مقيدة وصورة كاملة، وجاء المتوسط العام لعبارات هذا النوع بدرجة 2.43 وبتقدير منحها بصورة كاملة، ويلاحظ أن ستة متطلبات حصلت على منحها بصورة كاملة، والتي تعلقت بحرية تحديد رؤية الجامعة وأهدافها، ووضع الهيكل التنظيمي لها، ووضع لوائحها بشكل مستقل، وقبول الطلبة، وتعيين أعضاء هيئة التدريس، واختيار القيادات، وجاء في مقدمتها المتطلبان (حرية الجامعة في اختيار هيكلها التنظيمي وتحديد خطوط السلطة والمهام والصلاحيات بما يتفق وأهدافها، حرية تحديد أعداد المقبولين من الطلبة ووضع شروط القبول في ضوء إمكانياتها وأهدافها) بمتوسط حسابي متساوي بلغ 2.65، على حين المتطلبات التي حصلت على منحها بصورة مقيدة تمثلت في حرية تحديد رواتب منسوبي الجامعة بناء على لوائح خاصة بها بمتوسط 2.07، وحرية وضع المزايا المالية والمكافآت لمنسوبيها بمتوسط 2.31، واختيار نوع الجامعة التي ترغب أن تكون عليها (بحثية أو تدريسية أو تقنية) بمتوسط 2.32، وتعلقت أقل عبارتين بالرواتب والمزايا المالية لمنسوبي الجامعة، وربما عكس مجتمع الدراسة مخاوفه من عدم التزام بعض الجامعات بمعايير عادلة مقارنة بالجامعات الأخرى، ويمكن تفسير تقييد مطلب حرية اختيار نوع الجامعة التي ترغب أن تكون عليها من مجتمع الدراسة كربط لهذا المتطلب مع سياسة الدولة في تنوع الجامعات وتقديرها وفقا للمنطقة والبيئة التي تقع بها الجامعة.

وجاءت إجابات مجتمع الدراسة على سؤال الاستقلال الإداري الذي ينبغي أن تتمتع به الجامعة الناشئة بصورته النهائية على النحو التالي:

جدول (6). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات المجتمع للسؤال النهائي حول الاستقلال الإداري.

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
إذن كيف ترى الاستقلال الإداري الذي ينبغي أن تتمتع به الجامعة الناشئة بصورته النهائية؟	2.38	0.52	استقلال كامل

ويتضح من الجدول السابق الرأي النهائي لمجتمع الدراسة أن يتم الاستقلال الإداري للجامعات الناشئة بصورة كاملة، إذ جاء المتوسط الحسابي بدرجة 2.38 وانحراف معياري 0.52؛ مما يدل على تقارب استجابات مجتمع الدراسة حول المتوسط الحسابي، ولا شك أن هذا الرأي يعكس رؤية تتوافق مع التوجه العالمي وخاصة في الدول المتقدمة لضرورة استقلالية الجامعات، على الرغم من وجود بعض المتطلبات ضمن هذا المتطلب الرئيس مقيدة، ولعل ذلك يتوافق أيضاً مع أهمية تهيئة الجامعات للاستقلال التام من قبل الحكومة وفق رؤية واضحة، ويتوافق ذلك مع نتيجة دراسة عبدالناصر (2004) التي أبرزت أهمية الاستقلال الذاتي للجامعة في كونها وسيلة لتحقيق الجامعة لرسالتها وأهدافها ووظائفها الأساسية، ومع ما توصلت له دراسة منظمة اليونسكو (UNESCO, 2013) في أن استقلالية إدارة التعليم العالي وسيلة لتحسين النظام في سياق الإصلاحات على نطاق واسع، ومع نتيجة دراسة حنفي (2009) من أن من أهم صور الحرية التامة للجامعة رسم أهدافها وتحديد أولوياتها وخططها وبرامجها الإدارية بما يتفق وأهدافها، ووضع لوائحها واختيار قياداتها.

السؤال الفرعي الثاني:

- **ما متطلبات الاستقلال الأكاديمي للجامعات السعودية الناشئة؟**

جدول (7). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات المجتمع لمتطلبات الاستقلال الأكاديمي.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير (يمنح الاستقلال بصورة)	الترتيب
1	حرية اختيار برامجها الأكاديمية في مختلف الدرجات (الدبلوم، البكالوريوس، الدراسات العليا).	2.69	0.58	كاملة	6
2	حرية اختيار المقررات الدراسية ونوع المحتوى الذي يتم تدريسه لطلبتها.	2.77	0.45	كاملة	3
3	حرية أعضاء هيئة التدريس في إضافة موضوعات للمقررات التي يدرسونها محددة بنسبة تقرها المجالس العلمية.	2.66	0.51	كاملة	7
4	حرية الجامعة في اختيار أساليب التقويم للمواد التي يدرسها طلبتها.	2.73	0.53	كاملة	5
5	حرية الجامعة في تحديد لغة التدريس لبرامجها.	2.42	0.71	كاملة	9
6	حرية أعضاء هيئة التدريس في اختيار طرق وأساليب التدريس.	2.79	0.48	كاملة	2
7	حرية أعضاء هيئة التدريس في إجراء بحوثهم في المجالات التي يرون فيها نفعا لمسيرتهم العلمية وللمجتمع.	2.76	0.49	كاملة	4
8	تمتع أفراد المجتمع الأكاديمي بالجامعة بحرية تداول المعرفة.	2.87	0.41	كاملة	1
9	امتلاك الطلبة حق إبداء الرأي حول ما يُدرس لهم.	2.55	0.60	كاملة	8
10	امتلاك الطلبة حق الاعتراض أو الموافقة على ما يُدرس لهم.	2.37	0.64	كاملة	10
المتوسط العام		**2.66**	**0.37**	**كاملة**	

جاءت استجابات مجتمع الدراسة على متطلبات الاستقلال الأكاديمي بمنح الاستقلال لكل متطلب بصورة كاملة، وبلغ المتوسط العام 2.66، وهذا يدلل على إدراك مجتمع الدراسة لأهمية هذا المتطلب الرئيس كونه يمثل أحد الأدوار الرئيسة للجامعة، وأن أي تقييد له سيحد من دور الجامعة في تطوير المجتمع، لاسيما وأن من يملك المعلومة والمعرفة في عصرنا الحاضر يملك زمام القيادة والسيطرة على مستوى العالم، وقد جاء أعلى متوسط من بين المتطلبات للمتطلب (تمتع أفراد المجتمع الأكاديمي بالجامعة بحرية تداول المعرفة) بدرجة متوسط 2.87، وهذا فيه دلالة أيضاً على أهمية تجنب تقييد حرية تداول المعرفة للمجتمع الأكاديمي، كونها سبيله للبحث والاطلاع والتواصل مع الآخرين بما يعود على المجتمع بالخير والتطور.

وجاءت إجابات مجتمع الدراسة على سؤال الاستقلال الأكاديمي الذي ينبغي أن تتمتع به الجامعة الناشئة بصورته النهائية على النحو التالي:

جدول (8). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات المجتمع للسؤال النهائي حول الاستقلال الأكاديمي.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
إذن كيف ترى الاستقلال الأكاديمي الذي ينبغي أن تتمتع به الجامعة الناشئة بصورته النهائية؟	2.63	0.51	استقلال كامل

ويتضح الرأي النهائي لمجتمع الدراسة أن يتم الاستقلال الأكاديمي للجامعات الناشئة بصورة كاملة، إذ جاء المتوسط الحسابي بدرجة 2.63 وانحراف معياري 0.51؛ مما يدل على تقارب استجابات مجتمع الدراسة حول المتوسط الحسابي، ويؤكد على أهمية هذا النوع من الاستقلال للجامعات الناشئة، ويتوافق ذلك مع ما أجمله الغريب (2015) في أن استقلالية الجامعة تمكنها من وضع البرامج والمناهج والمقررات التعليمية وتطويرها وفق المتغيرات واحتياجات المجتمع، ومع نتيجة دراسة حنفي (2009) فيما يخص تعيين أعضاء هيئة التدريس كأحد صور الحرية التامة للجامعة.

السؤال الفرعي الثالث:

- **ما متطلبات الاستقلال المالي للجامعات السعودية الناشئة؟**

جدول (9). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات المجتمع لمتطلبات الاستقلال المالي.

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير (يمنح الاستقلال بصورة)	الترتيب
1	حرية الجامعة في التصرف في ميزانيتها المقدمة لها من الدولة، والتحويل بين بنودها وفق أهدافها دون تقييدها أو طلب موافقة جهات خارجية عليها.	2.54	0.61	كاملة	7
2	حرية الجامعة في وضع قواعد ولوائح مالية خاصة بها بحسب تاريخها وأهدافها وأولوياتها.	2.61	0.57	كاملة	4

تابع/ جدول (9).

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير (يمنح الاستقلال بصورة)	الترتيب
3	حرية الجامعة في استثمار مواردها البشرية والمادية لتعزيز مواردها البديلة.	2.69	0.55	كاملة	1
4	حق الجامعة في إنشاء الشركات الاستثمارية التابعة لها.	2.58	0.65	كاملة	6
5	حرية الجامعة في عقد شراكات استثمارية مع شركات ومؤسسات داخلية.	2.63	0.54	كاملة	2
6	حرية الجامعة في عقد شراكات استثمارية مع شركات ومؤسسات خارجية.	2.45	0.58	كاملة	8
7	حرية الجامعة في الاستثمار في برامج التعليم الموازي بكافة مراحله.	2.58	0.58	كاملة	5
8	قبول التبرعات والهبات.	2.62	0.54	كاملة	3
المتوسط العام		**2.59**	**0.46**	**كاملة**	

ويتضح أن جميع الاستجابات جاءت بتقدير منح جميع متطلبات الاستقلال المالي للجامعات الناشئة بصورة كاملة، وبلغ المتوسط العام لها درجة 2.59، وهذا يعكس أهمية تحقيق هذا النوع من الاستقلال كونه المدخل الهام للجهات الممولة والداعمة للجامعة للتدخل في شؤونها والتأثير في قراراتها، وقد جاء أعلى متطلب متمثلاً بـ (حرية الجامعة في استثمار مواردها البشرية والمادية لتعزيز مواردها البديلة)، وهذا مما لا شك فيه أنه سيفتح المجال للجامعة للاعتماد على ذاتها بشكل أفضل، ولهذا لا ينبغي تقييد ذلك أو إشراك جهات أخرى بالإشراف عليه أو منح التراخيص المقيدة له.

وجاءت إجابات مجتمع الدراسة على سؤال الاستقلال المالي الذي ينبغي أن تتمتع به الجامعة الناشئة بصورته النهائية على النحو التالي:

جدول (10). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات المجتمع للسؤال النهائي حول الاستقلال المالي.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
إذن كيف ترى الاستقلال المالي الذي ينبغي أن تتمتع به الجامعة الناشئة بصورته النهائية؟	2.51	0.56	استقلال كامل

ويتضح الرأي النهائي لمجتمع الدراسة أن يتم الاستقلال المالي للجامعات الناشئة بصورة كاملة، إذ جاء المتوسط الحسابي بدرجة 2.51 وانحراف معياري 0.56؛ مما يدل على تقارب استجابات مجتمع الدراسة حول المتوسط الحسابي، مما يؤكد على أهمية تمتع الجامعات الناشئة بهذا النوع من الاستقلال، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة أغيون وآخرين (Aghion et al, 2010) في أن التمويل الذي ستحصل

عليه الجامعة سيجعلها توجه مواردها بشكل أفضل، ونتيجة دراسة لي شوان (Li-Chuan, 2004) من أن زيادة التمويل الذاتي للجامعة يؤدي إلى استقلال أكبر لها، وما توصلت إليه دراسة سنبلو (2010) من أن من مظاهر الاستقلال المالي للجامعات الأمريكية وجود قواعد وقوانين مالية خاصة بكل جامعة على أساس تاريخها وأهدافها وأولوياتها.

وتتمثل النتيجة النهائية لرأي مجتمع الدراسة حول مطلب الاستقلال الذاتي بصورته النهائية من خلال الجدول التالي:

الجدول (11). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات المجتمع لأبعاد متطلبات الاستقلال الذاتي.

م	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير	الترتيب
1	مطلب الاستقلال الإداري	2.38	0.52	استقلال كامل	3
2	مطلب الاستقلال الأكاديمي	2.63	0.51	استقلال كامل	1
3	مطلب الاستقلال المالي	2.51	0.56	استقلال كامل	2
المتوسط العام		2,51		استقلال كامل	

ويُلاحظ من الجدول السابق أن النتيجة العامة لمتطلب الاستقلال الذاتي للجامعات الناشئة جاءت من وجهة نظر أساتذة الإدارة والقيادة التربوية بالجامعات السعودية بتحقيق ذلك بصورة استقلال كامل للجامعة، إذ جاء المتوسط الحسابي بدرجة 2.51، وقد تصدر ترتيب أنواع الاستقلال الذاتي للجامعات الناشئة مطلب الاستقلال الأكاديمي، ثم الاستقلال المالي، ثم الاستقلال الإداري، وتجدر الإشارة إلى أن جميع متطلبات كل من الاستقلال الأكاديمي والاستقلال المالي جاءت بدرجة منحها للجامعات الناشئة بصورة كاملة، فيما تضمن الاستقلال الإداري ثلاثة متطلبات جاءت بصورة مقيدة، فيما جاءت البقية بمنحها بصورة كاملة، وربما هذا يعكس أيضاً بعض التحفظات بخصوص الجوانب الإدارية كون التعليم في المملكة مركزياً، وأن خطوات التحول تتطلب بعض القيود على بعض المتطلبات الإدارية.

إجابة السؤال الفرعي الرابع:

• هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $a \leq 0.05$ حول متطلبات الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية الناشئة تعزى إلى متغيرات الدراسة: الدرجة العلمية، الجنس، الجنسية، حداثة الجامعة؟

أولاً: وفقا لمتغير الدرجة العلمية:

وتكونت من أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ، ويتضح من الجدول التالي:

جدول (12). اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد مجتمع الدراسة وفقاً لمتغير الدرجة العلمية.

المتطلب	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الاستقلال الإداري	بين المجموعات	24.007	2	12.003	0.793	0.457 (غير دالة)
	داخل المجموعات	1029.092	68	15.134		
	المجموع	1053.099	70	-		
الاستقلال الأكاديمي	بين المجموعات	21.153	2	10.576	0.774	0.465 (غير دالة)
	داخل المجموعات	929.580	68	13.670		
	المجموع	950.732	70	-		
الاستقلال المالي	بين المجموعات	22.864	2	11.432	0.832	0.440 (غير دالة)
	داخل المجموعات	934.319	68	13.740		
	المجموع	957.183	70	-		

يلاحظ عدم وجود فروق دالة إحصائياً حول أبعاد الاستقلال الذاتي للجامعات الناشئة تعزى لمتغير الدرجة العلمية لمجتمع الدراسة.

ثانياً: متغير الجنس:

وقد تم استخدام اختبار مان ويتني (Mann-Whitney Test) إذ إن عدد الإناث أقل من 30، وجاءت النتيجة كالتالي:

جدول (13). اختبار مان ويتني لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير الجنس.

بُعد الاستقلال الذاتي	الجنس	متوسط الرتب	قيمة (z)	مستوى الدلالة
الاستقلال الإداري	ذكر	39.68	-2.918	0.004 (دالة)
	أنثى	22.27		
الاستقلال الأكاديمي	ذكر	37.66	-1.328	0.184 (غير دالة)
	أنثى	29.80		
الاستقلال المالي	ذكر	38.67	-2.149	0.032 (دالة)
	أنثى	26.03		

يلاحظ وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة $0.05 \geq a$ حول كلٍّ من متطلبات الاستقلال الإداري والاستقلال المالي بين مجتمع الدراسة، وقد جاءت الفروق لصالح أعضاء هيئة التدريس الذكور، وقد يعزى ذلك لطبيعة شطر الطالبات في الجامعات السعودية؛ إذ إنها تتبع دائماً لشطر الطلاب في حال الكليات ذات التخصص المشترك، مما يجعل دائماً السلطة الإدارية والمالية -على وجه الخصوص- على الكلية

والأقسام العلمية بشطر الطالبات مرتبطة بعميد الكلية ورئيس القسم، مما قد يكون أثّر في استجابة عضوات هيئة التدريس بالنظر لحال الواقع من حيث التبعية لشطر الطالبات، كما يلاحظ عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الجنسين حول متطلبات الاستقلال الأكاديمي، وقد يفسر ذلك بأن عضوة هيئة التدريس تمارس عملها الأكاديمي بنفس الدرجة والصلاحية التي يمارسها عضو هيئة التدريس مما يكون قد أدى إلى عدم وجود الفروق بينهم حول هذا النوع من الاستقلال الذاتي.

ثالثًا: متغير الجنسية:

وقد تم استخدام اختبار مان ويتني (Mann-Whitney Test) إذ إن عدد غير السعوديين أقل من 30، وجاءت النتيجة كالتالي:

جدول (14). اختبار مان ويتني لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير الجنسية.

بُعد الاستقلال الذاتي	الجنسية	متوسط الرتب	قيمة (z)	مستوى الدلالة
الاستقلال الإداري	سعودي	34.15	-1.215	0.224 (غير دالة)
	غير سعودي	40.73		
الاستقلال الأكاديمي	سعودي	37.41	-0.933	0.351 (غير دالة)
	غير سعودي	32.40		
الاستقلال المالي	سعودي	38.13	-1.416	0.157 (غير دالة)
	غير سعودي	30.58		

يلاحظ عدم وجود فروق دالة إحصائياً حول أبعاد الاستقلال الذاتي للجامعات الناشئة تعزى لمتغير الجنسية لمجتمع الدراسة.

رابعاً: متغير حداثة الجامعة:

ونظراً لأن خيار (أخرى: توضح) لم يحدده أحد من العينة فقد اقتصر التحليل على الخيارين (قديمة، وناشئة)، وتم استخدام اختبار مان ويتني كون خيار قديمة أقل من 30، وجاء كالتالي:

جدول (15). اختبار مان ويتني لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير تصنيف الجامعة.

بُعد الاستقلال الذاتي	الحداثة	متوسط الرتب	قيمة (z)	مستوى الدلالة
الاستقلال الإداري	قديمة	38.14	-0.648	0.517 (غير دالة)
	ناشئة	34.84		
الاستقلال الأكاديمي	قديمة	37.88	-0.573	0.566 (غير دالة)
	ناشئة	34.98		

تابع/ جدول (15).

بُعد الاستقلال الذاتي	الحداثة	متوسط الرتب	قيمة (z)	مستوى الدلالة
الاستقلال المالي	قديمة	34.58	-0.436	0.663 (غير دالة)
	ناشئة	36,77		

يلاحظ عدم وجود فروق دالة إحصائياً حول أبعاد الاستقلال الذاتي للجامعات الناشئة تعزى لمتغير حداثة الجامعة لمجتمع الدراسة.

الخلاصة:

أولاً: ملخص النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1 – النتيجة العامة لمتطلب الاستقلال الذاتي للجامعات الناشئة جاءت من وجهة نظر أساتذة الإدارة والقيادة التربوية بالجامعات السعودية بتحقيق ذلك بصورة استقلال كامل للجامعة؛ إذ جاء المتوسط الحسابي بدرجة 2.51، وقد تصدر ترتيب أنواع الاستقلال الذاتي للجامعات الناشئة مطلب الاستقلال الأكاديمي، ثم الاستقلال المالي، ثم الاستقلال الإداري.

2 – أن يتم الاستقلال الإداري للجامعات الناشئة بصورة كاملة؛ إذ جاء المتوسط الحسابي العام للمتطلبات بدرجة 2.43، على حين جاء المتوسط الحسابي للسؤال النهائي حول هذا الاستقلال بدرجة 2.38، وكلاهما يعكسان ثبات رأي مجتمع الدراسة بنفس مستوى التقدير، وتمثلت المتطلبات التي حصلت على منحها بصورة كاملة في:

- حرية الجامعة في اختيار هيكلها التنظيمي وتحديد خطوط السلطة والمهام والصلاحيات بما يتفق وأهدافها.
- حرية تحديد أعداد المقبولين من الطلبة، ووضع شروط القبول في ضوء إمكانياتها وأهدافها.
- امتلاك الجامعة حرية رسم أهدافها وسياساتها وتحديد أولوياتها.
- اختيار قياداتها وفقاً لضوابط يراها مجلس الجامعة.
- حرية تعيين أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمعايير تضعها الجامعة.
- حرية وضع لوائحها بشكل مستقل.

على حين جاءت ثلاثة متطلبات بصورة مقيدة، وهي:

- اختيار نوع الجامعة التي ترغب أن تكون عليها (بحثية أو تدريسية أو تقنية).
- حرية وضع المزايا المالية والمكافآت لمنسوبيها.
- حرية تحديد رواتب منسوبيها بناء على لوائح

خاصة بها.

3 – أن يتم الاستقلال الأكاديمي للجامعات الناشئة بصورة كاملة؛ إذ جاء المتوسط العام للمتطلبات بدرجة 2.66، على حين جاء المتوسط الحسابي للسؤال النهائي حول هذا الاستقلال بدرجة 2.63، وكلاهما يعكسان ثبات رأي مجتمع الدراسة بنفس مستوى التقدير، وحصلت جميع متطلباته على منحها بصورة كاملة، وهي:

- تمتع أفراد المجتمع الأكاديمي بالجامعة بحرية تداول المعرفة.
- حرية أعضاء هيئة التدريس في اختيار طرق وأساليب التدريس.
- حرية اختيار المقررات الدراسية ونوع المحتوى الذي يتم تدريسه لطلبتها.
- حرية أعضاء هيئة التدريس في إجراء بحوثهم في المجالات التي يرون فيها نفع لمسيرتهم العلمية وللمجتمع.
- حرية الجامعة في اختيار أساليب التقويم للمواد التي يدرسها طلبتها.
- حرية اختيار برامجها الأكاديمية في مختلف الدرجات (الدبلوم، البكالوريوس، الدراسات العليا).
- حرية أعضاء هيئة التدريس في إضافة موضوعات للمقررات التي يدرسونها محددة بنسبة تقرها المجالس العلمية.
- امتلاك الطلبة حق إبداء الرأي حول ما يُدرس لهم.
- حرية الجامعة في تحديد لغة التدريس لبرامجها.
- امتلاك الطلبة حق الاعتراض أو الموافقة على ما يُدرس لهم.

4 – أن يتم الاستقلال المالي للجامعات الناشئة بصورة كاملة؛ إذ جاء المتوسط العام للمتطلبات بدرجة 2.59، على حين جاء المتوسط الحسابي للسؤال النهائي حول هذا الاستقلال بدرجة 2.51، وكلاهما يعكسان ثبات رأي مجتمع الدراسة بنفس مستوى التقدير، وحصلت جميع متطلباته على منحها بصورة كاملة، وهي:

- حرية الجامعة في استثمار مواردها البشرية والمادية لتعزيز مواردها البديلة.
- حرية الجامعة في عقد شراكات استثمارية مع شركات ومؤسسات داخلية.
- قبول التبرعات والهبات.
- حرية الجامعة في وضع قواعد ولوائح مالية خاصة بها بحسب تاريخها وأهدافها وأولوياتها.
- حرية الجامعة في الاستثمار في برامج التعليم الموازي بكافة مراحله.
- حق الجامعة في إنشاء الشركات الاستثمارية التابعة لها.

• حرية الجامعة في التصرف في ميزانيتها المقدمة لها من الدولة، والتحويل بين بنودها وفق أهدافها دون تقييدها أو طلب موافقة جهات خارجية عليها.

• حرية الجامعة في عقد شراكات استثمارية مع شركات ومؤسسات خارجية.

5 – عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد المجتمع حول متطلبات الاستقلال الذاتي المتمثلة بأنواعه الثلاثة: (الاستقلال الإداري، الاستقلال الأكاديمي، الاستقلال المالي) تعزى إلى كل من متغيرات: الدرجة العلمية، الجنسية، حداثة الجامعة.

6 – وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد المجتمع حول كل من الاستقلال الإداري، الاستقلال المالي تعزى إلى متغير الجنس، وجاءت لصالح أعضاء هيئة التدريس الذكور، على حين لا توجد فروق دالة إحصائياً حول الاستقلال الأكاديمي تعزى إلى هذا المتغير.

7 – تمثلت الملاحظات الكتابية من أفراد مجتمع الدراسة في الآتي:

• يعطى للجامعات حرية اختيار جهات الاعتماد.

• يعطى للجامعات الصلاحية في اختيار جهات اعتماد الأبحاث.

• أن ترتبط استقلالية الجامعة بقدرتها على تأمين نفقاتها ذاتياً، بحيث لا تمثل نسبة الدعم الحكومي أكثر من 10%.

• أن يبنى الاستقلال الذاتي للجامعات على سياسات عامة يرتكز عليها في بناء خطة وطنية شاملة تشترك فيها كافة المؤسسات.

ثانيًا: التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة والتي جاءت بالموافقة على تطبيق متطلبات الاستقلال الذاتي للجامعات الناشئة بصورته النهائية بصورة كاملة، وحصول ثلاثة متطلبات فقط في الاستقلال الإداري على تطبيقها بصورة مقيدة، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1 – أن تقوم وزارة التعليم بالتعاون مع الجهات العليا بالدولة بعديل نظام التعليم العالي والجامعات ولوائحه (المعمول به حالياً) تحت مسمى نظام الجامعات السعودية ولوائحه، على أن يتضمن النظام الجديد منح الاستقلالية الذاتية للجامعات السعودية بما فيها الجامعات الناشئة، متضمناً الآليات التالية:

أ – أن تتبع الحكومة نمط التحول إلى التنظيم الذاتي، وتضع اللوائح والسياسات الخاصة بالتغيير لتحويلها لهذا النمط في مدة لا تتجاوز خمس سنوات.

ب – التحول إلى نمط التنظيم الذاتي والمساءلة الاجتماعية للجامعات السعودية وخاصة الناشئة منها.

ج – إعادة هيكلة المجالس بالجامعة بحيث تتضمن مجالس الحوكمة بصلاحيات كاملة، ويكون من ضمنها مجلس الأمناء المشكل من أعضاء من داخل

الجامعة وخارجها بحيث يمثل الجهات المستفيدة والجهات الاجتماعية ورجال الأعمال.

2 – نظراً لوجود بعض القيود على متطلبات نوع الجامعة، ورواتب أعضاء هيئة التدريس ومكافآتهم، فإن الدراسة توصي بأن يتضمن التنظيم الجديد لنظام الجامعات السعودية ولوائحه تحديد حد أدنى للرواتب، وسقف أعلى لها، وتحديد نسب المكافآت حتى لا يكون هناك مبالغات أو تدني مؤثر في هذه المتطلبات.

3 – أن يتاح للجامعات تحقيق الاستثمار في ممتلكاتها ومواردها، وأن يتم تعديل أنظمة الوزارات ذات العلاقة في هذا الجانب مثل وزارة المالية، ووزارة الشؤون البلدية، ووزارة النقل، بما يحقق للجامعات إنشاء الشركات الاستثمارية، والتعاقد من الشركات المحلية والعالمية، والتصرف في مواردها دون أي قيود.

***

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

توهامي، إبراهيم (2017). الحريات الأكاديمية في الجامعات الجزائرية: دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري. *مجلة أفاق للعلوم* – الجزائر، (7)،265.-253

ثورنز، جوستن بي (1998). الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعة (ترجمة مجدي علي مهدي). *مجلة مستقبليات* – *مركز مطبوعات اليونسكو* – مصر، 28 (3)، 406-401.

حنفي، محمد طه (2009). استقلال الجامعات وفعالية إدارتها: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر. *مجلة دراسات تربوية واجتماعية* – *مصر، 16* (2)، 227-151.

الخزاعلة، محمد سليمان (2016). واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء ومعيقات ممارستها من وجهة نظرهم. *مجلة مؤتة للبحوث والدراسات* – *الأردن، 31* (6)، 168-131.

خطايبة، محمد صالح (2014). *الحرية الأكاديمية في العالم العربي بين الواقع والطموح*. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

الخطيب، أحمد (2015). *إدارة التعليم العالي (التحديات – نماذج حديثة – آفاق مستقبلية)*. الرياض: مكتبة الرشد.

الذيفاني، عبدالله أحمد (2007، يوليو). الحريات الأكاديمية واستقلالية الجامعات: المعنى، التأصيل، المبادئ. *بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس: «التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة: الفرص والتحديات»*. *العلوم التربوية* – مصر، عدد خاص، 87-60.

الرويلي، سعود عبدالله (2015). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كما يراها أساتذة الجامعات السعودية الناشئة الحكومية والأهلية. *مجلة التربية بجامعة الأزهر* – *القاهرة، 3* (163)،838-801.

الزبون، محمد سليم؛ والبرجس، عبدالرحمن مفضي (2015). واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية. *المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي* – *اليمن، 2* (21)، 99-73.

سنبلو، إبراهيم أبو الخير (2010، فبراير). الاستقلال المالي للجامعات: دراسة مقارنة في مصر والولايات المتحدة الأمريكية. *بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثامن عشر: اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي.*

الجمعية المصرية للتربية المقارنة – مصر، بحوث المؤتمرات، 965-943.

الشريف، مها عبدالله (2015). *الاستقلال الذاتي كمدخل لتطوير الإدارة الجامعية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية*. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة: السعودية.

الشمري، غربي مرجي (2014). الحرية الأكاديمية؛ المنطلقات القانونية والضوابط: دراسة تحليلية نقدية معمقة. *مجلة الجوف للعلوم الاجتماعية– المملكة العربية السعودية*، *1*(1)، 142-130.

صابر، خلود (2007). *استقلال الجامعات*، القاهرة: مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان.

صقر، عبدالعزيز الغريب مجاهد (2004). *استقلال الجامعات: دراسة للواقع والممكن من خلال آراء أعضاء هيئة التدريس والطلاب*. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية، جامعة طنطا، طنطا: مصر.

عباس، علاء عدنان (2015-2014). *دور الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي (جامعات حكومية – جامعات خاصة) في الجمهورية العربية السورية من وجهة نظر الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية، جامعة دمشق، دمشق: سوريا.

عبدالناصر، عبدالناصر محمد (2004). *أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقته باستقلالها: دراسة مقارنة في جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج*. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة: مصر.

عبد الله، علاء الدين كاظم (2012). *حقوق الإنسان والحريات الأكاديمية في التعليم العالي*، الأردن، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

عسيري، فاطمة زكري (2016). الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية: دراسة تحليلية في ضوء الإعلانات والمواثيق الدولية. *مجلة التربية بجامعة الأزهر – مصر*، *3* (168)، 719-685.

الغريب، شبل بدران (2015، سبتمبر). الحرية الأكاديمية والقيم الجامعية. *بحث مقدم للمؤتمر القومي السنوي التاسع عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بعنوان: التعليم الجامعي العربي وأزمة القيم في عالم بلا حدود. مركز تطوير التعليم الجامعي*، جامعة عين شمس – القاهرة، مصر، (30)، 325-273.

الفاخوري، إدريس (2013). الاستقلال الإداري والمالي للجامعات: مقارنة قانونية لإشكالية صناعة القرار الإداري والمالي. *المجلة المغربية للدراسات والاستشارات القانونية* – المغرب، (4)، 139-123.

قمبر، محمود مصطفى (2001). *الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية*. الدوحة: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.

ناصر، رمزي؛ ورومانوفسكي؛ ميكائيل هـ والطويل (2010). مفاهيم هيئة التدريس حول الحرية الأكاديمية في جامعة من جامعات دول مجلس التعاون الخليجي (ترجمة سعاد الطويل). *مجلة مستقبليات – مركز مطبوعات اليونسكو* – مصر، 40 (4)، 764-739.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Aghion, P.&Dewatripont,M.& M-Hoxby, C.& Mas-Colell, A.& Sapir, A. (2010, January). *The Governance andPerformance of Universities: Evidence from Europe and the US*. Cambridge, MA 02138

Estermann ,T. &Nokkala ,T. (2009). *University Autonomy in Europe I - Exploratory Study-*. Brussels ,Belgium: the European University Association.

Labaree , D. F. (2010). *Understanding the Rise of American Higher Education: How Complexity Breeds Autonomy*. School of Education; Stanford University , Stanford, CA: USA.

Nasser, R. & Romanowski, M. (2010). Concepts of Teaching Staff on Academic Freedom at one of the universities of the GCC Countries(in Arabic). (Translation: Suad Al Taweel). *Journal of Futures - UNESCO Publications Center - Egypt, 40* (4), 739-764.

Nybom ,T. (2008). University Autonomy: AMatter of Political Rhetoric?.Örebro, Sweden:Portland Press Ltd.

Thorns, J. (1998). Academic Freedom and University Independence(in Arabic). (Translation: Majdi Ali Mahdi). *Journal of Futures - UNESCO Publications Center - Egypt, 28* (3), 401-406.

Tohami, I. (2017). Academic Freedoms in Algerian Universities: A Field Study in the Universities of the East of Algeria (in Arabic). *Afaq Journal of Sciences* – Algeria, (7), 253-265.

UNESCO (2013). *Increased Autonomy for Universities in Asia: How to Make it Work?*. Paris, France: Policy Brief written by Michaela Martin.

Waduge , C.(2001). *Governance and Performance: An Empirical Study of Australian Universities*. Unpublished doctoral dissertation. Faculty of Business and Law, Victoria University, Melbourne, Australia.

Yokoyama , K.(2007). Changing Definitions of University Autonomy: The Cases of England and Japan. *Higher Education in Europe* - UK ,32 (4), 399-409.

❊ ❊ ❊

,National Bureau Of Economic Research, 25 (61): 7–59.

AlFakhouri, I. (2013). Administrative and Financial Independence of Universities: A Legal Comparison of the dilemma of Taking Administrative and Financial Decisions (in Arabic). *Moroccan Journal of Legal Studies and Consultations - Morocco,* (4), 123-139.

AlKhaza'leh, M. (2016). *The reality of practicing academic freedom among the faculty members of Zarqa University and the obstacles hindering it from their point of view*(in Arabic. *Mu'tah Magazine for Research and Studies - Jordan, 31* (6), 131-168.

ALRuwaili, S. (2015). *Academic freedom in the Saudi Universities as seen by the teaching staff in the emerging governmental and non-governmental Saudi universities*(in Arabic). *Journal of Education at Al-Azhar University - Cairo, 3* (163), 801-838.

ALShammari, K. (2014). *Academic Freedom: Legal Premises and Regulations: A Deep Critical Analytical Study*(in Arabic). *Al-Jouf Journal of Social Sciences - Kingdom of Saudi Arabia, 1* (1), 130-142.

AlZabuon, M. & ALBurgess, A. (2015). The reality of academic freedom at the university level in Saudi Arabia(in Arabic). *Arab Journal for Quality Assurance in University Education - Yemen, 2* (21), 73-99.

Anderson, D.& Johnson , R.(1998). *University Autonomy in Twenty Countries*. Department of Employment, Education, Training and Youth Affairs , Centre for Continuing Education , The Australian National University , Canberra: Australia.

Asiri, F. (2016). Self-Independence of Saudi Universities: An Analytical Study in the Light of International Declarations and Agreements (in Arabic). *Journal of Education, Al-Azhar University - Egypt, 3* (168), 685-719.

Chang , D.(2017, May).The History of University Autonomy in Malaysia. *Policy IDEAS* - Malaysia, (40) , 1-24.

Hanafi, M. (2009). Independence of Universities and their Effective Management: A Comparative Study between the United States of America and Egypt(in Arabic). *Journal of Educational and Social Studies - Egypt, 16* (2), 151-227.

Li-Chuan , C.(2004). The Relationship Between University Autonomy and Funding in England and Taiwan.***Kluwer*** *Academic Publishers*- Netherlands , (48) , 189-212.